

عرض الوثيقة

تعديل

العودة الى نتيجة البحث

الوثيقة

رقم العدد: 22592
الصفحة: 15
العمود: 1

رقم الوثيقة: 1098983
الحقل: تحليل إخباري
النوع: كشاف
Photo Type:

العنوان: البنك الدولي يطلق تقرير "المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"
خليل لـ"النهار": متأخرة والأعلى عالمياً في العالم العربي!
(صورة)

رقم الملف:

Reference Person:

التاريخ: 10-03-2006

Date 2: 2006-03-10

User:

البلدان

المؤلفون

لبنان.

بردى علي.

الملفات

المواضيع

صفحة الجريدة.

العلوم.

وسائل نقل، إعلام واتصالات

المصادر

النهار.

النص

كلمات المفاتيح:

محسن خليل

الدوحة - من علي بردى:

حذر البنك الدولي أمس من أن "البلدان الفقيرة لا تزال متأخرة في جعل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شائعة في الدوائر الحكومية والمدارس ومنشآت الأعمال التجارية". وحضّ حكومات الدول النامية على توسيع نطاق استخدام هذين العاملين المهمين للغاية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، لافتاً إلى "أن خدمات الاتصالات والتكنولوجيا في الدول العربية هي الأعلى عبر العالم".

"المعلومات والاتصالات من أجل التنمية 2006: الإتجاهات والسياسات على الصعيد العالمي" عنوان التقرير الذي أطلقه البنك الدولي أمس ضمن نشاطات "المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات" التي تستضيفه العاصمة القطرية، ويعرض فيه ما أنجز عالمياً لإتاحة الحصول على تكنولوجيا المعلومات بتكاليف معقولة، إلى شواهد على نجاح مساهمة هذا القطاع في التصدي

لعملية التنمية، ومؤشراته في 150 بلداً. ويورد التقرير أنه "في الأعوام الـ25 الماضية، شهدت البلدان النامية زيادة كبيرة في القدرة على الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً في مجال الاتصالات الهاتفية. وبين عامي 1985 و2005، ازداد عدد المشتركين الحاصلين على الخدمات الهاتفية بأكثر من 30 ضعفاً. ففي عام 1980، بلغت حصة البلدان النامية 20 في المئة من خطوط الهاتف على الصعيد العالمي. وفي عام 2005، صارت نسبة 60 في المئة من خطوط الهاتف على الصعيد العالمي قائمة في بلدان نامية". ويوضح أن "هذا التوسع حصل نتيجة ثورة تكنولوجيا الهاتف الخليوي والمنافسة من القطاع الخاص"، مشيراً إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ازدادت في البلدان النامية من ملياري دولار عام 1990، إلى زهاء 35 ملياراً عام 2005، متوقعاً أن تصل إلى نحو مئة مليار دولار بعد عشر سنين في الأسواق الناشئة فحسب.

ويظهر التقرير أن عدداً من البلدان النامية اعتمدت استراتيجيات خدمات الكترونية، غير أن الكثير منها تشوبه "نواقص من حيث أولويات التنفيذ". ويعرض جداول تغطي 144 بلداً، متيحاً إلقاء نظرة سريعة على التقدم الذي أحرز في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تلك البلدان. وتتضمن الجداول نحو 30 مؤشراً عن: القدرة على الحصول على هذه التكنولوجيا، مدى انخفاض تكاليفها، كفايتها واستمراريتها، وتطبيقاتها.

وتفيد هذه الجداول أنه من المناطق التي تضم بلدان نامية، كان معدل القدرة على الحصول على الخدمات الهاتفية الأعلى في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، إذ ازداد إلى أكثر من الضعف بين عامي 200 و2004 ليصل إلى 730 مشتركاً من كل ألف شخص. غير أن معدل الزيادة كان الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء إذ ارتفع المعدل بواقع ثلاثة أمثال رغم أنه لا يزال منخفضاً عند مستوى 103 أشخاص بالألف. وفي الفترة ذاتها، حصلت الزيادة الأسرع في نسبة مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة بلغت 370 في المئة".

وفي الجلسة الخاصة لإطلاق التقرير، قال مدير دائرة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات عبر العالم في البنك الدولي البروفسور محسن خليل إن التقرير "يبين أن الانتقال إلى تقديم خدمات تنافسية جيدة لا يزال الأساس اللازم لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل عملية التنمية. ولكن لا يزال هناك شوط ينبغي اجتيازه، نظراً إلى أن نحو نصف بلدان العالم لا يزال لديه مؤسسات تحتكر عملية تقديم خدمات الاتصالات المحلية والدولية الثابتة، مما يجعل تكاليف الاشتراك في خدمات الإنترنت مرتفعة للغاية وغير محتملة".

وأعلنت الخبيرة الاقتصادية في البنك الدولي كريستين زين - واي كيانغ أن "استخدام شبكة الإنترنت ازداد عالمياً بنسبة أكثر من أربعة أضعاف في الأعوام الخمسة الأخيرة، غير أن الفوارق في عدد أجهزة خدمات الشبكات الآمنة - وهو مؤشر على مدى توافر خدمات نشاطات الأعمال التجارية عن طريق الإنترنت - لا تزال كبيرة. فلدى البلدان المتقدمة أكثر من 300 جهاز خدمة لكل مليون شخص، بينما لا يوجد في الدول النامية سوى جهازين لكل مليون شخص. ولدى كندا وحدها أجهزة خدمات شبكات آمنة أكثر مما لدى كل البلدان النامية مجتمعة".

وفي حديث مع "النهار"، قال البروفسور خليل، وهو لبناني، إنه "بالنسبة إلى فكرة توصيل العالم، ثمة أدلة وبراهين تدل على وجود صلة مباشرة بين تأمين الاتصالات والنمو الاقتصادي. ذلك أن الدول أو الفئات الاجتماعية أو المجموعات الاقتصادية التي تتوافر لديها الاتصالات تشهد عادة نمواً أوسع من تلك التي تفتقر إلى الاتصالات". وأضاف: "من هذا المنطلق، يمكننا القول أن الاتصالات ركن مهم لأي مشروع اقتصادي حديث، إذ لا إقتصاد حديثاً من دون شبكة اتصالات حديثة". وأوضح خليل أن "نسبة الخدمات تزداد من مجمل أي إقتصاد في العالم، وإذا أخذنا لبنان مثلاً، تزداد هذه الأهمية لأنه بلد قائم على الخدمات. وبالنسبة إلى الدول النامية، فقد شهدت تقدماً ملحوظاً ومهماً للغاية في الأعوام العشرة الأخيرة، وتالياً،

تقلصت الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والدول النامية، بفعل تكنولوجيا الهاتف الخليوي التي كسرت الحواجز الإحتكارية وسيدت مبادئ المنافسة الحرة، إذ أن أحداً لم يتوقع أن تتوافر تلك الإمكانيات الهائلة لهذه التكنولوجيا. وللتوضيح، قللت الدول من أهمية الإتصالات الخليوية وسمحت للشركات الخاصة بالإستثمار فيها وركزت على الخطوط الهاتفية الثابتة. وكانت النتيجة أنه يوجد في أفريقيا اليوم مثلاً خطوط خليوية أكثر بخمسة أضعاف من الخطوط الثابتة. وهذا هو الواقع في العالم بأسره اليوم".

بيد أنه لفت إلى "أن هذا الأمر اقتصر على الخدمات الهاتفية الصوتية، ولم يطل بالنسبة ذاتها خدمات الإنترنت وشبكات خدمات المعلومات، فطلت الدول النامية تعاني الطاقة غير المتوافرة والتكاليف المرتفعة. وسبب ذلك أن الشركات الحكومية لا تزال تحتكر هذه الخدمات". وأكد أن العالم العربي "تأخر إجمالاً في تحرير قطاع الإتصالات، ولكننا نرى اليوم أن ثمة شركات متعددة تتنافس في كل دولة عربية على تأمين خدمات الإتصالات الخليوية. ونتج من ذلك نمو سريع في الأعوام الخمسة الأخيرة، ونتوقع أن تكون منطقة الشرق الأوسط من الأكثر نمواً عالمياً في مسألة التوصيل".

ورداً على سؤال عما إذا كان هذا الأمر يحل المشكلة ويلبي تطلعات المواطنين العرب، وخصوصاً الجيل الشاب المتعلق بالإنترنت، أجاب: "كلا، لأن الرسوم على الإنترنت والإتصالات لا تزال مرتفعة للغاية بالنسبة إلى الدخل الفردي، علماً أن المجال متاح لخفض الأسعار مع الإحتفاظ بمردود معقول. وبالمقارنة مع دول أخرى مثل الهند، نجد أن التكاليف أعلى بكثير في العالم العربي. ولا يمكن خفض الأسعار بصورة جديّة من دون إدخال أجواء تنافسية حقيقية بين الشركات، عبر دور أكثر فاعلية لهيئات تنظيمية لا تزال غالبية الدول العربية، ومنها لبنان، تفتقر إليها. لذلك لا بد من القول إن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية في عدم تطور قطاع الإتصالات بالمستوى المطلوب".

وقال: "إن البنك الدولي يهتم بهذا القطاع لأنه ركيزة أساسية لبناء أي اقتصاد حديث، فالدولة التي تفتقر إلى بنية اتصالات حديثة لا تستطيع أن تواكب النمو الإقتصادي العالمي أو أن تتفاعل مع العولمة. هذا ليس خياراً في العالم المعاصر، على كل دولة أن تسعى إلى تأمين، إضافة إلى الخدمات الهاتفية الصوتية، خدمات المعلومات والمعلوماتية وغيرها مما يؤدي إلى ايجاد قاعدة لصناعة المعلوماتية". وأعطى مثلاً على التي "نجحت في جعل قطاع المعلوماتية المصدر الثاني لصادراتها، ويتوقع أن يحتل المرتبة الأولى في حلول سنة 2010، علماً أنه يستوعب سنوياً 250 ألف موظف جديد. لذلك أقول أن هذه فرصة مهمة للعالم العربي الذي يعاني البطالة بين الأجيال الشابة، لإيجاد فرص عمل هائلة في قطاعات الإتصالات لا للأسواق المحلية فحسب، بل للأسواق العالمية أيضاً. ولا أرى سبباً لدول تتوافر فيها الطاقات البشرية اللازمة، مثل لبنان، أن لا تضطلع بدور ريادي في هذا المجال". وعن المشكلات والعقبات في العالم العربي، أكد خليل أنه "لا توجد سياسة مركزة لإزالة العقبات التي تعترض تطوير هذا القطاع. ومن هذه العقبات أن تكاليف الإنترنت لا تزال مرتفعة للغاية، بل أنها الأعلى عالمياً، ولا يمكن أن تكون لديك صناعة تصديرية من دون شبكة اتصالات دولية بأسعار معقولة". وأضاف: "لذلك، لا بد من التفكير جدياً بفتح قطاع الإتصالات وتقديم الحوافز للمستثمرين من أجل تأسيس المزيد من الشركات، وخفض تكاليف الإتصالات الدولية والإنترنت، وإعادة النظر في القوانين التي تشجع المبادرات الفردية وما يسمى "رأس مال المخاطرة" المعتمد على نطاق واسع في الولايات المتحدة لتمويل المبادرات الإنتاجية الجديدة، والتركيز على البرامج التربوية التي تدفع الشباب في اتجاه هذا المجال".